

بيان صحافي لرئيس لجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، سمير خوري، يوضح فيه قرار تنظيم عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

بيروت، ٢/٣/٢٠١٢*.

ما أوردته وسائل الإعلام من مواقف وآراء، منذ أن وقّع في ٢٧ شباط [فبراير]، الوزير شربل نحاس وزير العمل المستقيل، القرار حول تنظيم آلية منح إجازة العمل للأجراء الفلسطينيين المسجلين بشكل رسمي في سجلات وزارة الداخلية والبلديات، وذلك قبل صدوره رسمياً، عبّر عن مخاوف من "التوطين وممارسات ميليشيوية" بشكل يثير الدهشة، مما كشف عن هواجس لا مبرر لها على الإطلاق.

لذلك لا بد من وضع الأمور في نصابها، لأن قرار الوزير شربل نحاس الآنف الذكر، الذي طال انتظاره، لا يعدو كونه آلية تنفيذ لقانون العمل الذي عدّل البرلمان اللبناني في آب [أغسطس] ٢٠١٠ مادته ٥٩، فأصبح القانون ١٢٩ في عهد حكومة الرئيس سعد الحريري، التي كان بطرس حرب وزيراً للعمل فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن القرار ٧/٧٩ بتاريخ ٢٠٠٥ للوزير طراد حماده، كان قد استثنى في المادة ٢ منه الفلسطينيين المولودين على الأراضي اللبنانية والمسجلين بشكل رسمي في سجلات وزارة الداخلية من تطبيق الشروط المتعلقة بالأجانب. وقد تم تثبيت هذا الاستثناء بموجب قرارات لاحقة، منها القرار ١/٩٤ بتاريخ ٢٠٠٨ للوزير محمد فنيش، والقرار ١/١٠ بتاريخ ٢٠١٠ للوزير بطرس حرب.

* المصدر: <http://laji-net.net/arabic/default.asp?contentID=6131>

لذلك يجب التأكيد على أن مخاوف التوطين من جرّاء قرار الوزير نحاس لتنظيم آلية منح إجازة العمل للأجراء الفلسطينيين المسجلين رسمياً وفق الأصول، هي في غير محلها وليست مبنية على أية وقائع.

وتقتضي الإشارة الى أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هم جزء من الطاقة البشرية العاملة فيه، ويعمل معظمهم في قطاع العمل غير النظامي. وبالتالي عندما ينظّم وضعهم، لن يؤدي ذلك إلى دخول أعداد كبيرة سوق العمل، بل إنه سيؤدي إلى "شرعنة" عملهم في لبنان فقط.

أضف إلى ذلك أن اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، هم مقيمون في لبنان بصورة شرعية إلى حين عودتهم إلى فلسطين، وخلافاً للعمالة الأجنبية القادمة من الخارج للعمل فيه، ينفقون دخلهم في لبنان، ويشكل العمل والإنفاق الفلسطيني في لبنان دعماً للدورة الاقتصادية فيه. ولدى أكثرية الأسر الفلسطينية عضو واحد يعمل في لبنان في قطاع البناء أو الزراعة أو لحسابه، فضلاً عن أولئك الذين يعملون خارج لبنان أو لدى المنظمات الدولية أو غير الحكومية، وداخل المخيمات المكتظة باللاجئين.

وهكذا يتضح ممّا تقدم أن قرار الوزير شربل نحاس، في حال تنفيذه، لا يؤدي إلا إلى تسهيل الإجراءات الإدارية لحصول اللاجئين الفلسطينيين المسجلين رسمياً، على إجازة العمل. وهو لا يتجاوز فيما يُسمح به ما نصّ عليه قانون العمل المعدل في آب [أغسطس] ٢٠١٠ والقرارات الموماً إليها أعلاه، وليس من شأن ذلك أن يفضي إلى التوطين بأي شكل من الأشكال.

السفير سمير الخوري

رئيس لجنة عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx